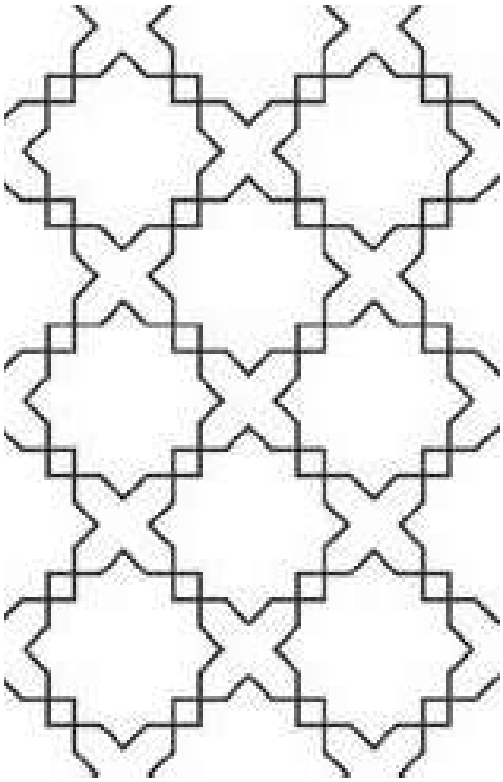

عـــرض كتـــاب

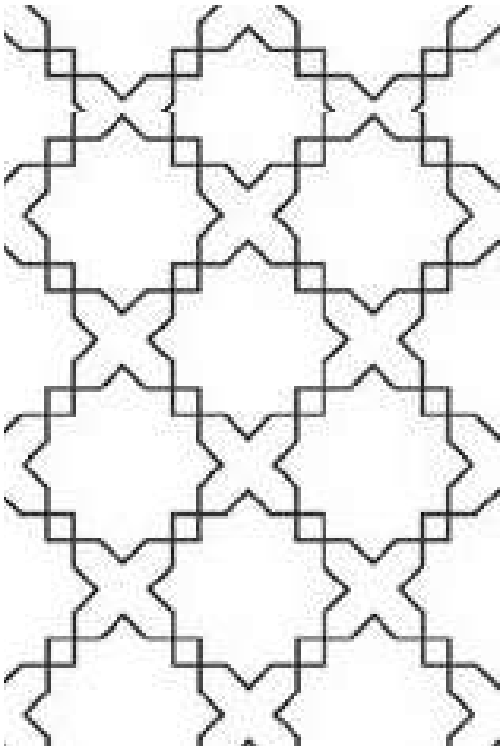

مستقبل سلطنة عمان بعد السلطان قابوس

أ.د.جاسم يونس الحريري،

عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠).

الكتاب أعلاه من تأليف الاستاذ الدكتور جاسم يونس الحريري، بروفيسور العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، والخبير الدولي المعتمد في الشؤون الخليجية ، والتدريسي في قسم العلوم السياسية في كلية صدر العراق الجامعة الاهلية بحث ودرس مرحلة مهمة من الحياة السياسية لسلطنة عمان قبل وبعد السلطان قابوس سلطان عمان يقول المؤلف((جذبتني بعض الاراء التي تقول أن سلطنة عمان هي سويسرا الشرق، لابل البعض منها تشبه العاصمة العمانية مسقط بجنيف ، وتؤكد تلك الاراء أن سبب هذا التشبيه ليس لامتلاك سلطنة عمان بنوك عالمية ، وأرصدة ، أو أحتياطيات بالمليارات ، لكن لكونها تمتلك موقفا حياديا سار على طريقه السلطان قابوس منذ توليه الحكم في عام١٩٧٠.ويبدو أن هذا (الحياد العماني) جعلها تنصب من نفسها عامل تقريب داخل البيت الخليجي ، وبين دول الخليج وجيرانها ، وقد أعطى موقفا متميزا لسلطنة عمان علاقتها المتميزة مع ايران ، وهذه المواقف قد تخالف بعض مواقف دول مجلس التعاون الخليجي كالمملكة العربية السعودية التي تمتاز علاقتها بالتوتر مع ايران بين فترة واخرى ، بسبب الاختلاف العقائدي ، والمذهبي بين الطرفين)).وحول حياد سلطنة عمان من الحرب اليمنية-السعودية وتأثيرها على المشهد السياسي العماني يقول المؤلف((عندما بدأت مايسمى ب(عاصفة الحزم) في ٢٦مارس٢٠١٥بقيادة السعودية ضد الحوثيين في اليمن لم تشارك السلطنة في ذلك التحالف.المهم أن سلطنة عمان نجحت في بناء تجربة داخلية ، تعتمد على التوازن بين مكوناتها العرقية ، والطائفية ، بالتوازي مع القوى الاقليمية التي لها أمتدادات داخل السلطنة ، لابل أن سياستها الخارجية لم تتحرك طيلة تلك الفترة وفق أعتبارات مذهبية ، بل وفق أعتبارات سياسية ، وأقتصادية ، وجيوسياسية)).

أهمية الدراسة:-

تتمتع هذه الدراسة بأهمية خاصة تتعدد في عدة مجالات وكما يبنها المؤلف بالقول ((أن الاهمية الاولى للدراسة هي أهمية أكاديمية بحتة ، لان محاولة أستقراء مستقبل سلطنة عمان بعد السلطان قابوس هي محاولة قد تكون ضمن محاولات غير مرئية ، وغير فعالة في تناول هذا الموضوع بهذه الصراحة ، لان الدول تمضي ، وتتطور ، وتبقى المؤسسات الحكومية ، والادارية ، ويندثر الحكام ، والملوك ، والامراء من خلال دورة الزمان حيث تتداول الاجيال الحكم من جيل الى أخر ، ولهذا نطرح الموضوع في هذا الوقت الحساس قبل غياب السلطان لاستقراء المستقبل بعد غيابه وتكاد تكون هذه المحاولة تمثل نوع من المجازفة العلمية من الباحث لامتطاء هذا الموضوع ، وفك شفراته البحثية بطرق علمية ، وأكاديمية ، كخدمة يقدمها الباحث لكل من له أهتمام بالموضوع من سياسيين ، أو أكاديميين لاطلاعهم على السيناريوهات المتوقع حدوثها في المستقبل القريب لما بعد السلطان قابوس بعد كبر سنه ، وتقدم مرضه.

الاهمية الثانية للموضوع هي أهمية موضوعية لان الكتابات البحثية الطويلة كالكتب ، والرسائل، والاطاريح الجامعية عن مستقبل السلطنة بعد غياب السلطان قابوس غير موجودة في المكتبة العربية ماعدا وجود مقالات متناثرة هنا وهناك ، مع العرض وجود دراسات سابقة تتناول نظام الحكم في السلطنة لكنها لاتتقرب من جزئية المستقبل لاسباب متعددة وعليه نعتبر هذه الدراسة وبكل تواضع هي محاولة جديدة لم تتطرق لها الدراسات السابقة ، ولم نجد دراسة أكاديمية بحثية في هذا الاطار ، مع العرض وجود مقالات أسرائيلية سيتم تناولها لاحقا لبعض المحللين الاسرائيليين تضع تصورات مستقبلية لما سيحدث في السلطنة بعد غياب السلطان قابوس.الاهمية الثالثة للموضوع هي أهمية قراءة الدراسة للتداعيات الناتجة عن غياب السلطان قابوس ، ولعل أبرز المشاكل التي يمكن أن تقع فيها السلطنة بعد غياب السلطان قابوس هو كيفية فك الاشتباك بين سلطاته وتوزيعها على أصحاب الاختصاص سياسيا ، وأقتصاديا ، وعسكريا)).

أشكاليات الدراسة:-

تحفل هذه الدراسة بالعديد من الاشكاليات وكما يأتي:-

الاشكالية الاولى:-

أن الاستقرار ، والهدوء ، والوئام في سلطنة عمان قد يكون مهدد في المستقبل لان غياب السلطان قد يعرض كل تلك المتغيرات الى التحول ، بمعنى أخر أن أحوال السلطنة السياسية ، والاقتصادية ، والامنية والعسكرية مرتبطة ببقاء السلطان نفسه بنفس قدراته الجسدية ، والعقلية مع تقدم عمره ، ومرضه ، أذ قد يعجز في المستقبل القريب عن ادارة كل تلك الملفات، مما سيخلق فجوة في البلاد لتوزيع تلك القضايا على من يعنيه الامر، للخروج من الازمة التي يمكن أن تدخل فيها السلطنة بعد غيابه.

الاشكالية الثانية:-

أن بدء الحديث عن مستقبل سلطنة عمان بعد غياب السلطان قد يشجع بعض القوى الاقليمية وحتى الدولية لسحب (حيادية السلطنة) في معالجتها للقضايا الاقليمية والدولية ، وبث الروح في بعض الملفات ومنها خلق أزمات مجتمعية ، وطائفية تجر البلاد الى أزمات مستعصية ،قد تعرقل دورها الحيادي التي سارت عليه منذ عشرات السنوات.

الاشكالية الثالثة:-

أن غياب السلطان قابوس قد تشجع بعض دول مجلس التعاون الخليجي على ممارسة دور (البديل) لدور السلطنة الحيادي في معالجتها للقضايا التي تهم المنطقة ،

وهذا سيجعل السلطنة تعيش حالة من التنافس، والصراع مع القوى الخليجية الجديدة التي أخذت دورها الحيادي لاستعادته من جديد.

أسئلة الدراسة:-

تطرح هذه الدراسة العديد من التساؤلات المهمة التي تحاول ان تجيب عنها في فصولها الستة ولعل من أبرز تلك التساؤلات:-

س:-ماهي مميزات النظام السياسي العماني من حيث نقاط القوة والضعف؟

س:-ماهي أبرز سمات السياسة الخارجية العمانية في عهد السلطان قابوس؟

س:-ماهي التداعيات المؤثرة على السلطنة الناتجة عن غياب السلطان قابوس؟

:-ماهو مستقبل النظام السياسي العماني بعد غياب السلطان قابوس؟

منهجية الدراسة:-

أستخدمت الدراسة عدة مناهج بحثية الاول هو أستخدام (المنهج التأريخي)، للغوص في أستعراض الجذور التأريخية لنشوء السلطنة ، وحياة السلطان قابوس لغرض التعرف على المسلمات التأريخية ، والشخصية للسلطنة والسلطان، ومن ثم سيتم أستخدام (منهج التحليل النظمي) لتحليل النظام السياسي العماني ، والسياسة الخارجية العمانية في عهد السلطان قابوس ، وسوف يتم أستخدام (منهج الدراسات المستقبلية) لطرح عدة سيناريوهات لاستكشاف وضع السلطنة بعد غياب السلطان قابوس.

هيكلية الدراسة:-

تتألف الدراسة من ستة فصول الاول يتناول الجذور التأريخية لنشوء سلطنة عمان ، والسلطان قابوس، والثاني يستعرض مميزات النظام السياسي العماني، والثالث يؤشر أبرز سمات السياسة الخارجية العمانية في عهد السلطان قابوس ، أما الفصل الرابع فيتناول العوامل المؤثرة على النظام السياسي العماني، أما الفصل الخامس فيتطرق التداعيات المؤثرة على غياب السلطان قابوس، أما الفصل السادس والاخير فيعرج على أستعراض مستقبل النظام السياسي العماني بعد غياب السلطان قابوس.

الخاتمة والاستنتاجات:-

أن تخصيص هذه الدراسة لقراءة مستقبل سلطنة عمان بعد السلطان قابوس ليس من باب الترف الفكري ، والاكاديمي ، بل أنها تشكل أستدراك بحثي ، متقدم ، لمعرفة أبرز الاحتمالات التي يمكن أن تحدث في السلطنة في المستقبل القريب على أقل تقدير.ويزداد أهمية هذه القراءة المستقبلية مجموعة من الاسباب ، لعل من أبرزها موقع السلطنة الاستراتيجي، وطبيعة السياسة الداخلية ، والخارجية التي أتبعها السلطان قابوس ، حيث كان المحرك الرئيسي لها هي الحكمة ، والتوازن ، والحياد ، والموضوعية في أتخاذ السياسات ، وعدم وجود تمييز عنصري ، وعرقي ، وطائفي داخل السلطنة ، مما خيم عليها حياة هادئة ، مليئة بالاستقرار ، والرفاهية للمواطن العماني، فضلا عن ذلك أبتعاد السلطنة عن التورط في كثير من الملفات الساخنة سواء في العراق ، وسوريا ، وقطر ، وليبيا ، واليمن.ومع أستمرار مرض السلطان قابوس ، وتقاطرت الاسئلة على منصات البحث العلمي ، والاكاديمي حول طبيعة المشهد العماني بعد السلطان قابوس وهل هذا المشهد سيكون مشهدا طبيعيا كما هو الحال في عهد السلطان قابوس، أم أن المتغيرات الداخلية ،والاقليمية ، وحتى الدولية يفرض ضغوط للتلاعب بعناصر المشهد العماني تناغما ، وتوازنا مع مصالح تلك الجهات ، حيث توصلت الدراسة الى حقيقة مهمة مفادها أمكانية حدوث سيناريوهين رئيسيين الاول يطرح أحتمال عدم تأثر النظام السياسي العماني بعد غياب السلطان قابوس ، والثاني يشير الى تأثر النظام السياسي العماني بعد غياب السلطان قابوس.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات التالية:-

١.تسعى سلطنة عمان على تنويع المجالات الاقتصادية ، وعدم الاقتصار على أنتاج النفط ، تمهيدا للدخول في عصر نضوب النفط خلال المستقبل المتوسط أو البعيد.

٢.سوف تظل سلطنة عمان تعتمد على دعم العامل الخارجي لها وخاصة في مجال المشاركة في مناورات عسكرية مشتركة مع القوى العظمى كبريطانيا.

٣.لايوجد في الافق نية لتبديل طبيعة النظام السياسي العماني ، لان ذلك النظام قد قنن نفسه من خلال النظام السياسي للسلطنة بكونه نظام وراثي يعتمد على نسل ، وذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان.

٤.هامش الحرية ، والتعبير في السلطنة سوف يظل في أشكالية لاسيما أن الدستور قد حرم التعرض للسلطان سواء السلطان قابوس او من سيخلفه، لان ذاته مصونة، لاتمس.

٥.تعتبر فترة حكم السلطان قابوس من أفضل الفترات في التأريخ السياسي الحديث

للسلطنة لنجاح السلطان في خلق كاريزما له ،مما أنعكس على وجود حالة تجاوب شعبية معه.

٦.أمكانية بقاء السياسة الخارجية العمانية كما هو في عهد السلطان من حيث عناصرها في الوضوح ، والشفافية ، والحياد ، لكن قد يصعد الى سدة الحكم سلطان يغير من هذه المفاهيم وفق مايؤمن به.

٧.قد تظل الية صنع القرار في السلطنة كما كانت في عهد السلطان قابوس مادام يجمع السلطات في يده كل السلطات ، كرئيس الدولة ، ورئيس الوزراء ، ووزير الدفاع ، والداخلية ، والخارجية ، والمالية.

٨.قد يحمل المستقبل حراك جماهيري ، شعبي ، عماني كما حدث في عام٢٠١٧ في ظل ثورة المعلومات ، وتكنولوجيا المعلومات ، ووسائل التواصل الاجتماعي، وظهور جيل من الشباب لايهوى تقديم الولاء للسلطان القادم بدون قبول منهم.